المستوفى في النحو لجمال الدين علي الفرخاني
(تحقيق فصل التمييز)

بدرية بنت أحمد الغامدي

محاضر بقسم اللغة العربية- كلية التربية للبنات بالمزاحمية جامعة شقراء

الملخص: هدف هذا البحث إلى تحقيق فصل: "التمييز"، من كتاب: "المستوفى في النحو"، لجمال الدين علي الفرخاني وقد قُسّم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام: وهي:القسم الأول: الدراسة؛ واشتمل على مبحثين، وهما:المبحث الأول: وصف النسخ، وجاء فيها ذكر الأسباب التي جعلت الباحثة تختار نسخة على أخرى.المبحث الثاني: منهج التحقيق.القسم الثاني: التحقيق.والقسم الثالث: ملاحظات على المطبوع، وذلك فيما يخص فصل التمييز فقط.

الكلمات المفتاحية: المستوفي- النحو – التمييز.

قسم الدراسة: المبحث الأول

وصف النسخ

أولًا: نسخ الكتاب:

وُجد لكتاب المستوفى في النحو، أربع نسخ، وهي:

١- نسخة كتبت سنة (٦٧٥هـ) عن نسخة منقولة من نسخة انتسخت من أصل بخط المؤلف وهي بمكتبة شهيد علي ورقمه (٢٥١٧) في (٢٠٠) ورقة، حجم متوسط.

٢- نسخة ولي الدين جار الله كتبت في القرن الثامن، ورقمها ١٩٧٠ في ١٨٦ ورقة مقاس (١٩ × ٢٦).

٣- نسخة دار الكتب المصرية، وكتبت سنة (٦٦٩هـ)، ورقمها (١٧٦١) نحو، في (٣٠٧) ورقة، مقاس (١٧ × ٢٤ سم)[١].

٤- نسخة في مكتبة تشستربيتي، ورقمها ٣٨٥٥، ونسخت يوم الإثنين غرة شوال، سنة ٦٦٩هـ، وعدد أوراقها ١٥١ ورقة، مقاسها ٢٤.٨ × ١٧.٧ سم، ووصفت بأنها نسخة وحيدة لم يظهر غيرها[٢].

ثانيًا: وصف النسخ:

- **نسخة تركيا، ورمز لها بـ (ت).**

وهي نسخة كتبت سنة (٦٧٥هـ) من نسخة انتسخت من أصل بخط المؤلِّف، حيث جاء في آخرها: (تم الجزء الثاني من كتاب المستوفى، وبتمامه تم الكتاب، ولله الحمد، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، محمد وآله الطاهرين، وأصحابه الغرّ الراشدين.

هذه النسخة منقولة من نسخة انتسخت من أصل كان بخط المصنف، وقد فرغ من كتابته في العشر الأواخر من شهر جمادى الآخر سنة خمس وسبعين وستمائة هجريّة نبويّة مصطفويّة).

---

(١) ينظر: فهرس المخطوطات المصورة: فؤاد سيد ٣٩٧/١.

(٢) ينظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربيتي أعده: أ. آرثر ج. آربري، ترجمة: د. محمود شاكر سعيد، راجعه: د. إحسان صدقي العمد ٥٠٤/٤.

وهذه النسخة تقع في (٢٠٠) لوحة أي في (٤٠٠) صفحة من غير لوحة العنوان والفهرس، وعدد سطورها ثلاثة وعشرون سطرًا، وبالسطر خمسة عشر كلمة تقريبًا. وخطها خط تعليق واضح، وأحيانًا يضبط الناسخ بعض الكلمات، وخاصة التي تحتاج إلى ضبط كالمبني للمفعول، أو التي بها حرف مدغم، ونحو ذلك، ويكتب التنوين ولاسيما تنوين النصب، وغالبًا ما ينقط نقط الياء من فوق عندما تكون في آخر الكلمة نحو: "في"، و"الذي"، و"هي" فيكتبها هكذا: "فتى"، و"الذتى"، و"هتى". ويجعل نقطتين تحت الهمزة المكتوبة على نبرة، ويكتب الهمزة على السطر إذا كانت على ألف، نحو: "موطأ" فيكتبها هكذا: "موطاء"، ويضع خطا أفقيّا فوق كلمة "قال" و"قلنا"، و"قول"، و"قيل"، و"قوله"، ونحوها، وكذلك يضع خطاً أفقيّا عندما يكون الكلام في بداية السطر، وكثيرًا ما يضع ثلاث نقط هكذا (∴) نهاية البيت الشعري الذي يستشهد به، كما أنه كان يحرص على وضوح علامة الحاشية، مشيرًا إلى موضع كتابتها، فإذا كانت على يمين المتن وضع إشارة (>)، وإذا كانت على يساره وضع علامة (<)، ويميز الحواشي بخط أصغر من خط المتن وبشكل مائل، وأحيانًا يكون بشكل رأسي وتكون على حافتي النص إما من اليمين أو من اليسار.

ولم يكن يميز بين الآيات القرآنية الكريمة والنص المكتوب، ولا بين الحديث النبوي الشريف والنص المكتوب، وكان يكتب الأبيات الشعرية في نهاية السطر ثم يكمله في بداية السطر الذي يليه، وغالبًا ما يفصل بين شطري البيت بفراغ مقداره حرفان، وكذلك بين كلمة قوله والشاهد الشعري.

وقد كان الناسخ يكتب على وجهي الورقة، موضحًا بداية كل موضوع بكلمة "فصل" مكتوبة بخط واضح مميز.

وجاء فهرس الكتاب بجزئيه على لوحة العنوان في الصفحة التي على اليمين، وفي اللوحة ذاتها جهة اليسار جاء في أعلاها في الوسط (ملك هذا الكتاب) وفي الزاوية اليسرى (يا حفيظ، ولفظة أخرى غير واضحة) ثم في وسط الصفحة جاء (تملك هذا الكتاب بشراء شرعي مرعى من... المفسدات أرشد بن... سالم... منعه الله به، وبأمثاله، آمين رب العالمين...

دارت النوبة إلى علي بن صالح)، وتحته إلى جهة اليمن (المستوفى في النحو: لجمال الدين على الفرخاني)، ويقابل ذلك سطران مائلان مكتوبان بخط فارسي واضح قول أحدهم:

(رأيت تعاليق النحاة كثيرة فما راقني منها كتاب كمستوفى

بيان وترتيب وحسن سياقة ينال بها من رامه حظه الأوفى)

وتحتها من جهة اليسار (من كتب العبد الضعيف المحتاج إلى كرم الحميد عبد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد... نفعه الله بما فيه) ثم تحتها بخط فارسي صغير على شكل مثلث (ثم في شهر جمادى الأولى لسنة (٩٩٥) صار من كتب الفقير المقصر العبد الجاني إبراهيم... عفى عنه). ويقابلها في الوسط خاتم شكله بين الدائري والبيضاوي جاء فيه: (مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى بشرط ألا يخرج من خزانته) وتحته رقم (٢٥١٧).

وتبدأ بمقدمة قال في أولها: (بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، رب سهل ويسر ولا تعسر، الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلم البيان، ووضع الميزان، وأنزل الفرقان).

وقال في ظهر اللوحة (٢٠٠): (تم الجزء الثاني من كتاب المستوفى، وبتمامه تم الكتاب...).

وتحتها خاتم مثل الذي في صفحة العنوان، شكلا ومضمونا.

وهذه النسخة تسير على نظام التعقيبة، مما جعل النص مرتبًا ترتيبًا صحيحًا.

ويبدأ الجزء الثاني منها بقول: (بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، رب سهل ويسر، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله الطاهرين، قال الشيخ الإمام جمال الدين أبو سعد رحمة الله عليه: فصل في الصفة...).

وقد تكون هذه النسخة كتبت بعد وفاة المؤلف، وقد يكون الناسخ بدأ كتابتها في حياته ثم أتمها بعد مماته، حيث جاء في أولها: (قال الشيخ الإمام جمال الدين أبو سعد... رضي الله عنه) وفي بداية الجزء الثاني: (قال الشيخ الإمام جمال الدين أبو سعد رحمة الله عليه: فصل في الصفة). ثم جاء في الخاتمة: (قال الشيخ الإمام، جمال الدين أبو سعد: قد أثبتنا في هذا الكتاب من المسائل – بعون الله – النحوية، ما إذا أحاط به المبتدئ كان مغنيا عما سواه... أدام الله علوه).

وقد اتخذت الباحثة هذه النسخة أصلاً ورمزت لها بالرمز (ت)، وذلك لعدة أسباب منها:

١- أنها نسخة منقولة من نسخة انتسخت من أصل بخط المؤلّف، أمّا النسخ الأخرى لم يوضح فيها ذلك. فقد تكون النسخة الأصلية التي انتسخت من خط المؤلف غير موجودة أو فقدت.
٢- أنها تامة، والسقط بها قليل.
٣- أن الناسخ كان يهتم بالضبط، ويميّز الشعر عن النثر، ويوضّح علامات الحواشي.
٤- أن عليها تملكات عديدة، بالرغم أن هذه النسخة بها آثار قطرات من الماء فإنها تعد أوضح من غيرها وأتم.

- **نسخة دار الكتب المصرية، ورمز لها بالحرف (م):**

وهذه النسخة كتبت سنة (٦٦٩هـ) فهي أقدم من النسخة السابقة، وهي نسخة مصورة ميكروفيلم جاء في غلافها، عنوان المصنف: المستوفى في النحو: للزجاجي[1]، الأول القسم الثاني، اسم المؤلف...١٥٤ – ٣٠٥، (٦٧) ورقة، مصورّ عن النسخة: مصورة المحفوظة بدار الكتب القومية، تحت رقم (١٧٦١) نحو، جمهورية مصر العربية، ميكروفيلم دار الكتب المصرية، المصوّر عبد القادر حلمي حجاج (١٩٨١)، ثم جاء في الصفحة التي على اليمين ما يلي:

(الكتاب بالشراء الشرعي من الجامع الأموي، من دمشق الشام السيد محمد بن الحاج صالح شحني)، وكلمات مطموسة بالحبر، وتحتها مكتوب بشكل مثلث (وقد أوقفته من بعدي على ذريتي الذكور دون الإناث، فإذا عدموا، فعلى عصبتي الأرشد فالأرشد، لا يباع ولا يُشترى، ولا يوهب، فمن بدّله بعدما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم) وعلى الجانب الأيسر من أعلى – تقريبًا – قرب الزاوية (محمد صبري شحنة بن الشيخ محمد شحنة بن الحاج علي الشحنة: كتاب المستوفى في النحو: للزجاجي)، وفي الأسفل مكتوب بالخط الصغير: (كتاب المستوفى: للشيخ جمال الدين أبي سعيد الزجاجي).

وهذه النسخة تبتدئ بقوله: (فتأخر عن المنصرف في المتمكن، قلنا: من الوجوه التسعة المشهورة...).

(١) وقد أثبت د. محمد بدوي المختون عدم صحة هذه النسبة، وأن كتاب "المستوفى في النحو" للفرخاني ينظر: المستوفى في النحو، لابن الفرخان، تحقيق د. بدوي مختون ١١، فما بعدها.

وخطها نسخ واضح، وأحيانًا يضبط الناسخ آخر الكلمة، ومسطرتها أربعة وعشرون سَطْرًا، أو خمسة وعشرون سطرًا، وبالسطر ست عشرة كلمة تقريبًا.

وفي النسخة خرم[١] من أولها مقدار عشرين صفحة تقريبًا، وعدد صفحاتها سبع وثلاثمائة ورقة، وبها ترقيم من أسفل، ولا يضع الناسخ الآيات القرآنية بين علامتي تنصيص، ولا الأحاديث النبوية، ولا الأقوال أو الأمثلة، أما الأبيات الشعرية فيفصل بفاصل مقدار كلمة بين "قوله" والشاهد الذي يستشهد به، ويكتب الشطرين متصلين أحيانًا، وأحيانًا يضع الأبيات في سطرين. وأحيانًا يهمل الناسخ نقط بعض حروف الكلمات، مثل: "تكون" تُكتب هكذا "كون"، وكذلك "قول"، وقد يغفل نقط التاء أو الياء في الكلمة. وإذا جاءت الهمزة بعد الألف يكتبها مدّة هكذا (آ) مثل: كلمة سواء فيكتبها (سوآ)، وما كانت همزته على نبرة فهو يكتب ياء مثل زايدة بدلاً من زائدة...، ونحو ذلك.

وجاء في صفحة (١٥٣): (تمّ الجزء الأول من كتاب المستوفى في النحو، ويتلوه في الجزء الثاني فصل في الصفة، والحمد لله أولاً وآخرًا، والصلاة على نبيه محمد المصطفى، وآله الطيبين الطاهرين).

وكُتب في الصفحة (١٥٤) (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، رب سهل، الحمد رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله الطاهرين، قال الشيخ الإمام جمال الدين أبو سعيد – أدام الله علوه – فصل في الصفة...).

ثم في ص (٣٠٣) جاء في خاتمة الكتاب: (قال الشيخ الإمام جمال الدين أبو سعيد – أدام الله علوه – إنا قد أثبتنا في هذا الكتاب – بعون الله – من المسائل النحوية، ما إذا أحاط به المبتدئ كان مغنيًا عما سواه، من الكتب المصنفة في أصول الصناعة...).

وفي ص ٣٠٤ قال: (تم الجزء الثاني من كتاب المستوفى، وبتمامه تم الكتاب، ولله الحمد، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى محمد وآله الطاهرين) وتحته بخط رأسي كُتب (فرغ من تحريره فتوح بن معاذ الطوسي، يوم الإثنين من أول شهر شوال، بمدينة السلام – حماها الله تعالى – عن الآفات في سنة تسع وستين وستمائة).

ويبدو أن هذه النسخة كُتبت في حياة المؤلف، وهي أقدم من غيرها من النسخ التي وُجدت لهذا الكتاب.

وتتفق هذه النسخة مع نسخة تركيا في معظم التعليقات التي قد يكون منها تعليقات للمؤلف.

وقد تكون هذه النسخة مصورة عن نسخة تشستربيتي، أو أنهما نسخة واحدة، أو أنهما مصورتان من نسخة واحدة، والنسخة الأصلية لهما غير موجودة[٢].

ويوجد في ص (٣٠٤) حاشية على الخاتمة، بخط يختلف عن خط الناسخ جاء فيها: (حلقة بأخص مقدار مدلولاً عليه بالمذكور، كما قيل بمثله في قول الشاعر ولست بالأكثر منهم حظًا.أ.هـ زكريا.

إذا القصد بها إلخ، تعليل لما تضمنه قوله: (لصيغة شائعة للحمد) من أن صيغة (الحمد لله) تفيد إنشاء الحمد. قوله: (لأنه ثناء إلخ)، تعليل للعدول عن تلك الصيغة إلى ما قاله... انتهى زكريا.

---

(١) الخرم هو: النقص الكثير الذي قد يعدو صفحة كاملة أو أكثر. ينظر: أوضح الوسائل في إعداد البحوث والرسائل: د. صلاح روّاي: ٩٧.

(٢) ترى الباحثة أن نسخة تشستربيتي هي أصل المصرية لما ذكر في الفهرس أنها نسخة وحيدة، ومن ترتيب الأوراق في التصوير، ويوجد بالمخطوط صفحتان متقابلتان، أما المصرية فكل وجه مصور على حدة. كما أن صفحة الخاتمة كانت في نسخة تشستربيتي الحروف بها كاملة، أما المصرية فقد كانت غير واضحة، حيث إن الكلمة تأتي غير موجودة في نهاية السطر، مثلا: (وإياه نسأل أن يوفقنا لطاعته ويخلصنا من الورطة...) فكلمة "ويخلصنا" غير موجودة في النسخة المصرية. بينما هي واضحة بالنسخة المحفوظة في جامعة الإمام (نسخة تشستربيتي).

الإعلام بذلك الذي هو من جملة الأصل في القصد بالخبر من الإعلام بمضمون القصد بالخبر. أما إعلام المخاطب بمضمون الخبر، وهو الأصل أو إعلامه بأن المخبر عالم بذلك المضمون، والأولى... فائدة الخبر، والثاني لازمها.

فقوله: (بذلك) أي: بابه مالك لجميع الحمد من الخلق. وقوله: (الذي هو إلخ) صفة للإعلام. وقوله: (من الإعلام) بيان للأصل. وقوله: (برعاية الأبلغية) قد تقال برعايتها الصفة في (الحمد لله) فتشمل جميع الصفات.

قلت: ينافيه الثناء فيها بصيغة واحدة وهي الملكية.

قوله: (هناك) أي: نحمدك اللهم. وقوله: (بأن يراد الثناء ببعض الصفات) قد يقال أو يطلق إذ انتفى رعاية لا يلزم منه التقييد بالبعض، فلو حذف هذا كان أولى وأخصر. انتهى زكريا.

(للتلذذ بخطاب الله) الخطاب بالكاف، والنداء باللهم؛ لأنه أصله: يا الله حذف "ياء" وعوض عنها بالميم شددت لتكون على حرفين، كالمعوض عنه، وقد يقال: ... بحذف "أل". انتهى زكريا. لأنه ثناء عليه لقوله: (عدل عن الحمد... الخ) وهذا به عطف خاص على عام المزيد الاهتمام إيجاد الحمد أي: ... إذ يصح إسناده إيجاد إلى العباد باتفاق منا ومن المعتزلة وإن اختلف المراد به فاندفع ما قيل: أن... بأحلول السنة انتهى (رمز). بأنه مالك الجميع الحمد من الخلق، إن الحمد القديم لا يوصف بالمملوكية فهو يوصف بأنه مستحق (رمز) إلى ما قاله متعلق بقوله: (عدل برعاية الأبلغية) أي: لا... اللفظ انتهى (رمز)؛ لأنه منا الجميع إلخ عليه لقوله: (عدل من الحمد) وهذا بواحدة.

ثم جاء في صفحة (٣٠٥) ما يأتي:

(أقاربك العقارب فاجتنبهم ... ولا تركن إلى عمٍّ وخال

... أتاك الهم منه ... وكم خال من الخيرات حال

غيره:

تأن، ولا... الأمر قد جمع ... كم راحمًا للناس ليس براحم[1]

غيره:

تغرَّبت في الدنيا أيا طول غربتي ... ويا أسفي إني أموت غريب

غريبٌ ومسكين وطالب حاجة ... فيارب كن عونًا لكل غريب

سقى الله أرض الغائبين غمامة ... ورد إلى الأوطان كل غريب

فيا قلبي لا تحزن وكن متصبرًا ... لأن رسول الله مات غريب

(١) يوجد حاشية (... قولي شرحا لحالي اسقط اللام تفهم سوألي).

غريب:

كتبــت كتــابي قبــل نطقــي بخــاطري وقلـــت لقلبـــي أنـــت بالشـــوق أعلـــم

فبلــغ ســلامي يــا كتــابي وقــل لهــم مقـــامكم عنـــدي عزيـــز مكـــرم

غيره:

ألا يـــا مســـتعير الكتـــب دعنـــي ... فـــإن إعـــارتي للكتـــب عـــار

ومحبـــوبي مـــن الـــدنيا كتـــاب ... وهـــل أبصـــرت محبوبـــا يعـــار

غيره:

لا تعيـرنّ كتابًـا واعمـل العـذر جوابـا ... وخـذ الـرهن عليـه إن فـي هـذا صـوابا

غيره للإمام الشافعي[1] – رضي الله عنه –:

للنـــاس داء دفـــين لا دواء لـــه ... فالعقـل قـد حـار فـيهم وهـو متـذهل

إن جئـت منبسـطًا سـموك مسـخرة ... وإن جئـت منقبضًـا قـالوا بـه ثقـل

وإن تعففـت عـن أمـوالهم كرمًـا ... قـالوا غنـى وإن سـألتهم بخلـوا

مـن أيـن نـأتي بعقـل يرتضـون بـه ... لا بـارك الله فـيهم كلهـم سـفلوا

يتفـاخرون بأجـداد لهـم سـلفة ... نعـم الجـدود ولكـن بـئس مـا نسـلوا[2]

- **نسخة تشستربيتي:**

ومعلومات هذه النسخة كما جاء في فهرس المخطوطات العربية في مكتبة "تشستربيتي" هي عنوان المخطوطة: المستوفى في النحو: لجمال الدين، أبو سعيد علي بن مسعود الفرغاني، المتوفى بعد القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، وعدد الأوراق (١٥١) ورقة، مقاسها ٢٤.٨ × ١٧.٧ سم، كتبت بخط نسخ معتاد واضح، وناسخها فتوح بن معاذ الطوسي، في يوم الإثنين غرة شهر شوال سنة تسع وستين وستمائة، من الهجرة النبوية، وذكر أنها نسخة فريدة، فلم يظهر نسخ أخرى للمخطوطة[3].

وبالمطابقة السريعة بين النسخ اتضح أن هذه النسخة صورة طبق الأصل من النسخة المصرية، فقد تكونان مصورتين من نسخة واحدة. ولذا استُبعدت هذه النسخة أثناء التحقيق، لعدم وضوح خطها،

(١) وقد بحثت عن هذه الأبيات في ديوان الشافعي فلم أجدها.

(٢) حاشية جاء فيها: (اقرأ فائدة في... نظمتها كالدر في العقود في الانشقاق، والسجدة، والإسراء، وسورة التنزيل،... والرعد... والنجم والنحل، ومريم، والفرقان،... والنمل، في الحج اثنتان وفي الأعراف، في فصلت ثواني. إخراج نعيم وأيضًا عن جعفر قال: يؤم المهدي سنة مئتين و... أيضًا عن أبي قبيل قال: اجتماع الناس على المهدي سنة أربع ومائتين... تشعر بتأخره إلى بعد الألف بمائتي سنة.

(٣) ينظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربيتي: ٥٠٤/٤.

ولمطابقتها النسخة (أ) فلم أجد بينهما اختلاف في الفصل الذي حققته إلا فيما وجدته من علامة فوق كلمة واحدة، وقد أُشِير إلى ذلك في موضعه.

أما النسخة الرابعة(نسخة ولي الدين جار الله)، فلم تطّلع عليها الباحثة.

وقد لاحظت الباحثة أن حاشية ص (٣٠٣) في هذه النسخة تامة بخلاف النسخة الموجودة في دار الكتب المصرية غير تامة بل نصفها واضح والنصف الثاني غير مصور. وكذلك ص (٣٠٤) نهاية السطور بهذه النسخة مكتملة، أما في النسخة المصرية فقد جاءت بعض الكلمات مبتورة وبعضها غير موجود.

وأيضًا وردت الأبيات التي تذكر فيها الغربة وأبيات الشافعي، وكلام عن المهدي في ص (٣٠٨) بينما جاءت في ص (٣٠٥) في النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية، والله أعلم.

المبحث الثاني: منهج التحقيق

اعتمدتُ في تحقيق هذا النص على نسخة تركيا، وسلكت فيه الطريقة الآتية:

١- ميزت النسخ فيما بينها برمز له صلة بمكان وجودها.
٢- قابلت بين النسخ، لمعرفة الفرق بينها كي أثبته في الهامش.
٣- أثبت النص كما هو.
٤- كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني.
٥- عزوت الآيات القرآنية التي وردت في النص إلى سورها. وذلك في الهامش.
٦- عزوت الأحاديث النبوية إلى كتب الأحاديث، وذكرت لفظه الذي يختلف عما هو في النص. ووضعت الحديث بين قوسين ( ).
٧- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها، وعزوتها إلى قائليها، وبينت بحر البيت الشعري، وشرحت غريبه، وذكرت اختلاف الروايات فيه، وأتممته إن لم يكن تامًا، ثم ذيلت الشاهد بأهم المراجع التي ورد فيها.
٨- ضبطت الأمثلة النحوية، والأبيات الشعرية، والأوزان، وكذلك الكلمات المشكلة.
٩- راعيت في كتابة النص القواعد الإملائية الحديثة.
١٠- وضعت الأمثلة النحوية بين شولتين هكذا " ".
١١- ذكرت أول كتاب ذكر فيه المثال.
١٢- وضحت الكلمات الغريبة بشرح موجز.
١٣- أشرت إلى بعض المسائل الخلافية التي وردت في النص، تم ذيلتها بذكر أهم المراجع التي تحدثت عنها.
١٤- ذكرت في الهامش ما ذُكِرَ في نسخة ولم يذكر في الأخرى. (أي أني بينت الفرق بين النسخ).
١٥- حاولت تحديد أرقام الصفحات التي أحال عليها المصنف في كتابه هذا.
١٦- كتبت الحواشي التي جاءت في النسختين (ت، م).
١٧- جعلت النص الأصلي في صفحات، ولم أرقم النسخة الأصلية، ولم أجعلها لوحة مقسمة إلى قسمين يمين ويسار، أو وجه وظهر، أو نحو ذلك.

وبعد النص المحقق ذكرت ملاحظات على المطبوع فيما يخص فصل التمييز فقط. سائلة المولى عز وجل أن أكون وفقت في ذلك، وتداركت الأخطاء ثم ألحقت هذا البحث بفهرس المراجع والمصادر.

وختامًا أشكر الله سبحانه وتعالى على ما من به عليّ من نعم فله الحمد، والله أسأل أن أكون وفقت فيما كتبت، وأن يسدد خطاي، وما أبرئ نفسي فإن الكمال محال إلا لذي الجلال والإكرام. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قسم التحقيق

فصلفي التمييز

التمييز كما عرفتَ **صنفان**: **صنف** منه يلابسه الفعل، تقول: "طبتُ نفساً"، و"ضاق غيرُك ذرعًا"، فـ "طبتُ" يَعمل في "نفسًا"، كما أن "جاء" يعمل في "ماشيا"، إذا قلت: "جاءني أخوك ماشيا"، فهذا الصنف **ينتصبُ على انفصاله من الكلام** الذي قبله مفرغًا لبيان الجنس الذي به وقع الفعل، فلا يليق به التعريف[١]، كما أن الحال لما كانت لمجرد بيان الهيئة التي عليها وقع الفعل لم تعرّف، ولأن الفعلَ قد يخلو من أن يكون له جنس به يقع، ولا يخلو من أن يكون للذي هو منه أو عليه هيئة فيها وقع كان عمله في التمييز أضعف من عمله في الحال، فلم يقولوا: "شحمًا تفقأ بشر"[٢]، كما قالوا: "راكبًا أتاني زيدٌ"، على التقديم[٣]، ومن هذا القبيل[٤]قولك: "مررت برجل حسنٍ وجهًا"، وعلى هذا قوله تعالى: **(هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا)**[٥]، إلا أن العامل هنا ليس هو الفعل الصريح، ولذلك إذا قلت: "أنت أكرم منه أهلاً"، فإن أردت أن تصرّح بالفعل، قلت: "حَسُنْتَ وجهًا، وكرمت أهلاً"، وعلى هذا قوله تعالى: **(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)** [٦]، والجمع فيه لاختلاف أجناس العمل[٧]، فهذا الصنف داخل في القسم الأول من قسمي المنصوبات المذكورة في باب تعديد العوامل.

والصنف الثاني، وهو: القسم الثاني من قسمي المنصوبات ليس يلابسه الفعل، فلا يكون منصوبًا عن تمام الكلام، بل **ينتصب عن تمام الاسم وحده**، وأكثر ما يكون ذلك في باب الكميات، إذا فُقِدَت فيها الإضافة؛ إما لامتناعها كما في "أحد عشر" من الأعداد إلى "تسعة عشر" ثم من "عشرين" إلى

---

(١) اختلف النحويون في التمييز، أيجوز أن يكون معرفة أو لا؟ فاشترط البصريون تنكير التمييز، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تعريفه؛ لورود السماع به، وأوّلَ البصريون ما ورد به السماع على زيادة "أل"، والحكم بانفصال الإضافة، واعتقاد التنكير.
ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري ٣١٢/١: ٣٢٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي ١٦٣٣/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان ٢٠٦/٩، ٢٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي ٧٢٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: للأزهري ٦٨٨/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي ٧٢/٤.

(٢) قال سيبويه: (وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: "امتلأتُ ماءً، وتفقأت شحمًا"، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت...، وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم). كتاب سيبويه: لسيبويه ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٣) اختلف النحاة في تقديم التمييز على الفعل المتصرّف الذي يكون تمييزه منقولاً، فذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه أخذ أبو علي، وذهب الكسائي والجرمي والمازني، والمبرد إلى جواز ذلك.
ينظر: شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور ٢٨٤/٢، والارتشاف ١٦٣٤/٤، ١٦٣٥، والتصريح ٧١٠/٢، ٧١١، والهمع ٧١/٤.

(٤) أي: ما انتصب عن تمام الكلام، وعمل فيه الفعل، وهذا يسمى تمييز النسبة.

(٥) سورة مريم: من الآية (٧٤).

(٦) سورة الكهف: من الآية (١٠٣).

(٧) التمييز إما أن يتحد بما قبله معنىً، أو لا يتحد، فإن اتحد طابقه في الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك التذكير والتأنيث، وإن لم يتحد معنى، فكذلك يطابق، نحو: "حسن الزيدون وجوها"، وإن لَزِم بإفراد التمييز إفراد معناه، أو كان مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه أُفْرِد، نحو: "كَرُمَ الزيدون أصلاً"، إذا كان أصلهم واحدًا، فإن قُصِدَ اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محلّه جاء جمعًا كما في الآية (١٠٣) من سورة الكهف.
ينظر: الارتشاف ١٦٢٥/٤، ١٦٢٦، والهمع ٧٠/٤، ٧١.

"تسعين"، تقول: "هذه ثلاثة عشر درهمًا، وأربعون دينارًا"، لم يستجيزوا الإضافة، أما في "أحد عشر"؛ فلأن الاسم الثاني لما طال به اللفظ صار[١] بحيث[٢] يحجب عن الإضافة، وأما في "عشرين"؛ فلأن النون حتى وإن كانت شبيهة بالنون في "معاشرين" فقد بُنيت عليها اللفظة بحيث لا يحذف منها على ما عرفت قبل[٣]، يدلك على هذا قوله[٤]:

ومـــــاذا يَـــدّري الشـــعراءُ منـــي وقـــد جـــاوزت رأس الأربعـــينِ[٥]

ج

وكذلك[٦] لم يقولوا: "تسعة عشر دراهم"، ولا "تسعون ثياب"، فانتصب الاسم بعدها مفسَّرًا على التمييز، وكذلك[٧] ما اضطروا في التعريف إلى إلحاق اللام بهذه الأعداد نحو: "الأحد عشر ثوبًا"، و"الثلاثون دينارًا" لا كالشأن في الأعداد المضافة، وهي من "الثلاثة"[٨] إلى "العشرة" تضاف إلى جموع القلة أيّها وُجد، وهي: "أَفْعُل"[٩]، وأفعال، وأَفْعِلَة، وأيضًا فِعْلة"، فأما "ثلاثة شسوع"[١٠]، فلفَقد "أشسُع"، وما يجري مجراه، ثم من "المئة" إلى "الألف" تضاف إلى المفرد، يقولون: "مئة درهم"، و"مائتا درهم"، و"ألف ثوبٍ"، وكذلك "ألاف ثوب"، كأنهم كانوا على التكثير في أداني[١١] الأعداد أحرص، كلما استمرت الكثرة وطغت ثابتة في الأوهام، اكتفوا بالواحد عن المكثّر.

فإن عرّفت شيئًا من ذلك ألحقت اللام بالمعدود؛ إذ ليس هو تمييزًا يلزمه التنكير[١٢]، فقلت: "مئة الدرهم" و"ألف الثوب"، وأيضًا "خمسة الأثواب"، ولأن المعدود هنا كان طبقًا للعدد من حيث

---

(١) صار: سقط من (م).

(٢) لعله يقصد في عبارته هذه: أن الاسم الثاني لما طال به اللفظ صار بمكان يحجب عن الإضافة.

(٣) ينظر: ما ذكره المؤلف في: "فصل في التثنية والجمع على حدها"، لوحة ٢٤.

(٤) الشاعر: سحيم بن وثيل. ونسب هذا البيت لأبي زبيد الطائي. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: للعيني ١١٦/١.

(٥) البيت من الوافر، وقد تنوّعت رواية البيت بين: "وماذا تبتغي"، و"وما يدّري" يقال: ادّاره، يدّريه، إذا ختله وخدعه. والمعنى: كيف يطمع الشعراء في خديعتي، وقد كبرت وتحنكت. والشاهد فيه هنا: "رأس الأربعين" حيث إن المؤلف استشهد بهذا البيت على أن النون في ألفاظ العقود من بنية الكلمة؛ لذا أعرب بالحركات الظاهرة، فعومل مثل المفرد. وهو في هذا يوافق المبرد، ومن النحاة من جعل الكسرة في "الأربعين" ضرورة شعرية، والأصل فتح النون.
ينظر: الأصمعيات: للأصمعي ١٢، والمقتضب: للمبرد ٣٣٢، ٣٧/٤، وسر صناعة الإعراب: لابن جني ٦٢٧/٢، وضرائر الشعر: لابن عصفور ٢٢٠، وشرح المفصل: لابن يعيش ١٣/٥، توضيح المقاصد للمرادي ٣٣٧/١، ٣٣٨، والمقاصد النحوية للعيني ١١٥/١، ١١٦، والتصريح بمضمون التوضيح: للأزهري ٢٥٨/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي ٦١/٨، ٦٨.

(٦) فلذلك: في (م).

(٧) ولذلك: في (م).

(٨) حاشية في النسختين: (يقال للمؤنث ثلاث وأربع وخمس وتسع بغير هاء، وعشر بإسكان الشين مع حذف الهاء، والعشرات المتتالية من العشرين إلى التسعين يستوي فيها المذكر والمؤنث، وكذلك المائة والألف بين العشرة والعشرين تركب بطريق الإدماج يقال: "ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر. فأما أحد عشر، فللمؤنث حكم ثلاثة عشر وما بعدها. يبقى "اثنا عشر"، يقال في الرفع للمذكر ="اثنى عشر"، وللمؤنث: "اثنا عشرة، وفي النصب والجر: "اثني عشر واثنتي عشرة". وما بين العشرين والثلاثين فالتركيب فيه بطريق العطف، يقال: "خمسة وعشرون وخمس وعشرون"، وكذلك من الثلاثين والأربعين على هذا إلى ما دون المائة. فافهم).

(٩) حاشية في النسختين: (تقول: "ثلاثة أكلب"، و"أربعة أثواب"، و"خمسة أكتبة"، وأيضًا: "خمسة صبية"، ومن الحمل على المعنى: "خمسة رهط"، كأنه خمسة أشخاص.

(١٠) الكتاب ٥٧٥/٣. والشسوع، جمع الشَّسْع، وهو أحد سيور النعل، وهو الذي يُدخَل بين الإصبعين ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام. ينظر: لسان العرب: لابن منظور مادة: (ش س ع).

(١١) والمراد بأداني الأعداد: الأعداد من الثلاثة إلى العشرة.

(١٢) التكثير، في (م).

الجمعية[١]، وجاز أن يجُعل تابعًا للعدد فيقال: "هذه الخمسةُ الأثوابُ" برفع الاسمين، ولم يجز ذلك في غيره؛ لفقد العلّة المجوزة له.

فإن قيل: فكيف الحال في سائر[٢]الأعداد؟ قلنا: أما "الاثنان" فلها التثنية، فلا تحتاج[٣]إلى أن[٤]تذكر بعدهما[٥] المعدود، كما أن "الواحد" له الإفراد، تقول: "درهم"، و"درهمان"، و"ثوب"، و"ثوبان"، وأما ما سوى ذلك من الأعداد فمركبٌ من مرتبتين أو مراتب، والوجه في ذلك يُقرن المعدود بآخر المراكب[٦]ذكرًا، تقول: "خمسة وعشرون دينارًا، ومائة وأحد عشر ثوبًا، وثلاثة ألاف، وثلاثة وثمانون جلاً"، وعلى هذا القياس.

فإن بنيت الكلامَ على المعدود، لم يكن لك بدٌّ من التثنية أو الجمع، فجاء العدد بعده صفة له، تقول: "عندي رجلان اثنان"، ومررت بدراهم سبعة[٧]، وبنعاج ثلاثين"، وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلموآله: (الناس[٨]كإبل مئة لا تكاد تجد فيهم راحلة)[٩].

ومما يلحق بـ "أحد عشر" و"عشرون"، وما معهما:**"كم" التي للاستفهام**: تقول: "كم رجلاً جاءك"، و"كم ثوبًا لك"؛ لأن الإضافة قد ذهبت بها "كم" الخبرية، نحو: "كم رجل لقيته"، فنصبوا الاسم الذي بعدكم" المستفهم بها على التمييز، وإما لانتفائها في الحال، وإن كانت غير ممتنعة – أعني الإضافة – سواءً كانت غير مغيرة للمعنى فجازت لفظًا، وذلك نحو قولهم: "عندي منوان[١٠]دُهنا، وثلاثة أجربة[١١]برًّا، وراقودٌ[١٢]خلاً"، و"ما في السماء راحةٍ سحابًا"[١٣]، تنتصب هذه الأسماء بعد الكميات المذكورة مفسِّرة على التمييز، فإن أضفت، قلت: "لي منوا سمنٍ، وجريبُ بُرَّ، وراقود خلٍّ، وهل في السماء[١٤]راحة سحابٍ"، جاز، أو كانت مغيرة له، فلم يجز مع استبقاء المعنى بحاله، نحو قولك: "لي مثله رجلاً"[١٥]، ولو قلت: "لي مثل رجل" لا نجرّ "رجل"، لكن إضافة المثل إلى الضمير حجبت بينه وبين "رجل"، فانفصل عنه بعد تمامه بالضمير، فانتصب على التمييز[١].

---

(١) فيه: زائدة في (م).
(٢) ساير: في (م).
(٣) يحتاج: في (م).
(٤) أن، سقطت من (م).
(٥) يعدّ مما: في (م)، ويقد يكون السياق هكذا (فلا يحتاج إلى مذكّر يعدّهما المعدود).
(٦) المركب: في (م).
(٧) تسعة: في (م).
(٨) كلمة "الناس" مستدركة بهامش الصفحة مكتوبة بخط مثل خط المتن، وعليها إشارة ✓.
(٩) رواه ابن ماجه في كتاب "الفتن" حديث رقم (٣٩٩٠)، وفي صحيح مسلم كتاب "فضائل الصحابة"، حديث (٢٣٢) وروايته فيه: "تجدون الناس كإبل مئةٍ لا يجد الرجل فيها راحلةً". ينظر: موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة: بإشراف ومراجعة الشيخ/ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: ١١٢٤، ٢٧١٦.
(١٠) ومعنى المنوان: مثنى المنا: هو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره، وتثنيته منوان ومنيان. ينظر: اللسان (م ن ى).
(١١) الأجربة: جمع جريب: والجريب من الطعام: مقدار معلوم، والجريب من الأرض: مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عشرة أقفزة، والجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة. والجراب: الوعاء، يجمع على أجربة وجُرُب وجُرْب. ينظر اللسان (ج ر ب).
(١٢) الراقود: إناء خزف مستطيل مقيّر. والجمع: رواقيد معرّب. ينظر: اللسان (ر ق د).
(١٣) المثال في: الأصول في النحو: لابن السراج ٣٠٧/١، والإيضاح العضدي: للفارسي ٣٣٣/١.
(١٤) "قدر" بخط صغير ودقيق بين السطرين في (م).
(١٥) حاشية: ("رجلاً مفسّر الضمير في "مثله"، وإذا أضيف المثل إلى لفظ "رجل" وجب إلحاق الألف واللام به، والمستحسن "لي مثل ذلك الرجل"، أو "مثل هذا الرجل"، فإن التقيت بالرجل، قلت: "لي مثل الرجل"، تعني ذلك الرجل الواحد بعينه كان له مساغ، فإن

ومما ينتصب على هذا النحو قوله[٢]:

لنـــا مِرْفـــد ســـبعون ألـــف مـــدحج فهـــل فـــي معـــدٍ فـــوق ذلـــك مرفـــدا[٣]

و"مرفدًا "ينتصب على التمييز بعد "فوق"، وهو يدلّ به هنا على الكمية، والإضافة وإن كانت ممكنة فهي مغيّرة للمعنى، فلم تجز[٤]، ولو جازت– ولم توجد– لانتصب[٥] الاسم بفقدها[٦]أيضًا على ما عرفت.

فإن قيل: فهل يجوز نصب[٧]"رجلاً" و"مرفدًا" على **الحال** من غير أن يتغيّر المعنى؟ قلنا: لا[٨]؛ وذلك لأن التمييز هنا وإن كان يناسب الحال، **فبينهما فرق**، إما من **جهة المعنى**، فمن حيث إن التمييز وإن كان أقلّ وجودًا من الحال، فإذا احتيج إليه كانت الحاجة إليه أمس؛ لأن التمييز هو في المعنى: الاسم الذي كان يمكن في الأصل أن يبنى عليه الكلام إلا أنه حُرَّف عن موضعه بعض التحريف، فصار كالفضلة ينتصب على الانفصال عما قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: "تصبب زيدٌ عرقا"، "وامتلأ الكوز ماء"و"عندي كذا دينارًا"، و"لي مثله رجلاً"، و"هل في معدٍ فوق ذلك موفدا"، أمكنك أن تقول: "تصبب عَرَق زيدٍ"، و"ملأ الماء الكوزَ"، و"عندي الدنانير"، و"لي رجل مثله"، و"هل في معد مرفدٌ فوق ذلك"، فإن عدلت به عن الأصل بقي المعنى قريبًا مما كان عليه أول.

وليس كذلك الحال؛ لأنه بحيث قد يُستغنى عنه في كثير من الكلام، وإنما يجيء مخصصًا أو موكدًا[٩]، لا كالتمييز مبينًا ومفسرًا، فإن قدّرت الكلامَ، كأنه قد تمَّ مثلاً عند قوله: "لي مثله" ثم جاء بـ "رجلاً" زيادةً عليه أي في حال رجوليته، أو ما شاكل ذلك، كان حالاً وعلى هذا فقس.

أضفت إلى الضمير مع الرجل، وجئت بالرجل مسفرًا بعده كفت الجنسية في "رجلا"، فلم يحتج إلى إلحاق لام التعريف به فلا يلحق). تم ختمها بحرف (ح).

وهذه الحاشية موجودة في (م) مع اختلاف بسيط؛ فبدل كلمة "التقيت"، "اكتفيت" ومكان: (فإن أضفت إلى الضمير مع الرجل...) جاء (فإن أضفت إلى ضمير الآخر وجئت بالرجل...).

وهذا المثال موجود في (الكتاب ٨١/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٣٣/١.

(١) وهنا يفهم أن ابن فرخان أخذ بمذهب سيبويه في أن "مثله" من المقادير.

(٢) الشاعر: كعب بن جُعيل.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقد روي صدره: (ومرفدنا سبعون ألف مدجج). والمرفد: الجيش والمدجج: الفارس الذي قد دخل في سلاحه كأنه تغطى به، والمعنى: لنا جيش مسلح هذا عددهم على التكثير، فهل في معد فوق ذلك، أي: عدد فوق ذلك مرفدا، فهو كقولهم: لي مثله عبدا، فـ "مرفد"، هو: العدد المقدر، كما أن "العبد"، هو المثل.

والشاهد فيه: (مرفدا) حيث إنها انتصبت على التمييز، لنوع الاسم المبهم المشار إليه وهو "ذلك".

ينظر: الكتاب ١٧٣/٢، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري ٣٠٤، وشرح أبيات سيبويه: السيرافي والنكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري ١٣٨/٢، وشرح عيون الكتاب سيبويه لأبي نصر القيسي ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٢.

(٤) فلم يجز، في (م).

(٥) لا ينتصب، في (م).

(٦) لفقدها، في (م).

(٧) نصب، ساقطة من (م).

(٨) لفظة: "لا" جاءت في (ت) بين السطرين، وبنفس خط المتن، وجاءت في (م) واضحة بعد "قلنا" مباشرة.

(٩) وقد ضبطت في (ت) هكذا: مخصَصاً أو موكَدا.

وأما من **جهة العامل،** فإنا قد بيّنا[١]أن الحال لا يستغني عن الفعل أو معنى الفعل عاملاً فيه، وأيضًا قد أريناك الآن أن هذا النحو من التمييز لا يحتاج إلى فعل ينتصب هو عنه، بل يكون العامل فيه الاسم الذي ينقطع هو عنه، كقولنا: "عشرون"[٢]لـ "دينارًا" وكمثله لـ "رجلاً"، وعلى هذا قوله[٣]:

يا جارتا ما أنت جارة[٤]

(١) ينظر: ص ٨٦ من المخطوط (فصل الحال).
(٢) "عشرين" في النسختين، والصحيح ما أثبت.
(٣) الأعشى ميمون بن قيس.
(٤) لفظة "جارة" مكتوبة بخط واضح بين السطرين في (م). وتوجد إشارة تحت كلمة "جارة" في نسخة (أ) بالرغم من أن هذه النسخة متطابقة مع (م) تمام المطابقة. والبيت من مجزوء الكامل، وهذا الشطر عجز، وصدره: بانت لتحزننا عفاره والشاهد فيه هو قوله: (ما أنت جارة).
حيث إنه يجوز دخول "من" على قوله: "جاره"، فهو في موضع نصب على التمييز، أو نصب على الحال.
ويروى: "ما كنت جارة" وعلى هذا فلا شاهد فيه.
ينظر: ديوان الأعشى الكبير ١٥٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢٣٣/١، ٢٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: للقيسي ٢٥٤/١، وشرح شواهد الإيضاح: لابن بري ١٩٣، واللسان: مادة (ع ف ر)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢١٤/٩، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "شرح ألفية ابن مالك": للشاطبي ٦٢/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٦٧/٣، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك "المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: للأشموني ٢٤٤/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٠٨/٣: ٣١٠.

إن قدرت المعنى: "يا جارتا[١]، أي: جارة أنت"، وأن "جارةً" انتصبت لامتناع إضافة "ما" إليه كان تمييزًا، فإن حملت الكلام على أنه قد تم عند "أنت"، وجاء "جارة" بمعنى في حال[٢]مجاورتك كان حالاً[٣]، والعامل فيه معنى الفعل المقدّر، كأنه "شرفت جارة"، أو "حَسُنْت جارة".

فإن قيل: فكيف تصنع بمثل هذا الاسم إذا لحقته **"من"** فانجرّ بها نحو: "ما أنت من جارةٍ"، أو نحو قوله[٤]:

يـــا ســـيدًا مـــا أنـــت مـــن ســـيّد موطـــأ الأكنـــاف رحـــب الـــذراع[٥]

(١) جاء في (م) حاشية: (يا: حرف نداء، جارتنا: منادى مضاف للياء، وأصله: يا جارتي، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفا. وما: مبتدأ، وهو اسم استفهام، وأنت خبره، والمعنى: عظمت أو شرفت أو حسنت، كما يقال: "زيد وما زيد"، أي "شيء عظيم". وجارة: تمييز، وقيل: حال. وقيل: "ما" نافية، وأنت: اسمها، وجارة: خبر "ما" الحجازية، أي: "لست جارة بل أشرف من الجارة"، والصواب الأول.

(٢) يوجد في (م) علامة (✓) تحت حرف الحاء من كلمة "حال".

(٣) وبذلك يكون إعراب "جارة" حال من "أنت" والعامل فيه "ما" بما فيها من معنى الاستفهام المراد به التعظيم أو التعجب، والمعنى: أنت المعظمة في هذا الحال. ينظر: المقاصد الشافية ٦٢/٢، ٦٣. والخلاصة في ذلك: أنه إذا قصد التعجب من مجاورتها فهو لبيان المتعجب منه، وعليه فإعراب "جارة": تمييز، وإذا قصد به الدلالة على الهيئة وبيان تلك الهيئة، فإعرابها يكون حالاً...

(٤) السفاح بن بكير اليربوعي. "ومنسوب بضعف لرجل من بني قريع. ينظر: الخزانة ٩٥/٦، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٣/٣.

(٥) البيت من بحر السريع، وروي البيت (موطأ البيت رحيب الذراع) ومعنى: الأكناف: جمع: "كنف" وهو الجانب والناحية. وكنفه: ضمّه إليه، وجعله في عياله، وفلان يعيش في كنف فلان، أي: في ظله، وفلان موطأ الأكناف أي: مهدها، والرحب: الواسع، والمعنى: أنه واسع البسطة كثير العطايا.

ينظر: اللسان مادة (ك ن ف)، و(و ط)، و(ر ح ب) والدرر ٢٣/٣.

والشاهد في هذا البيت هو قوله: (من سيد) فسيد تمييز، وأصله أن يكون منصوبا، لكنه سبق بـ "من"، وهذا شاهد على جواز إظهار "من" مع التمييز.

ينظر: الإيضاح ٢٣٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٧/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٩، ٢٣٦، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام والتصريح ٧٠٥/٢، والهمع ٤، والخزانة ٣٠٨/٣، ٩٥/٦: ٩٨.

وكما يقال: "أكرم به من رجل" ما تُرى[١]العامل في الجار والمجرور، وهل هو واقع موقع التمييز، فمنتصب انتصابه أم لا؟

فالجواب: إن "من" هذه لا تخلو إما أن تكون زائدة، فيكون قولك: "ما أنت من جارة"، كقولك: "ما أنت جارة" على التمييز المذكور[٢]قبل، كما أنك إذا قلت: "ما جاءني من أحد" كان بمنزلة قولك: "ما جاءني أحدٌ"، وليس واحد منهما[٣]لموجب[٤]حقيقي يكون الجار مع المجرور واقعًا موقع التمييز ومنتصبًا انتصابه، ولا عامل في الجار".

وإما أن تكون غير زائدة بل مبيّنة، والنكرة بعدها تفيد معنى الجمع، كأنك قلت: "ما أنت من الجارات" و"أكرم به من الرجال"، فيجوز أن يكون الجار مع المجرور في موقع الحال[٥]،على أن يكون معنى الفعل عاملاً في الحال المقدرة، والحال نفسها عاملة في الجار، ويجوز أن يكون الجار مع المجرور ظرفًا لمعنى الفعل المتصوّر ثَمَّ[٦]، فيكون ملغىً، كما تقول: "أكرم بزيدٍ يوم الفخار"[٧]، "ما[٨] أنت الساعة؟"[٩]، فعلى هذا يكون اللفظ معطيًا لمعنى التمييز، وإن كان لم يقع موقعه، كما أنك إذا قلت: "أعطيت زيدًا لإكرامه"، (فقد ذكرت العلة في إعطائه وهي قولك لإكرامه ومع ذلك لم يقع "لإكرامه")[١٠] موقع المفعول له. فتحقق هذا، ففيه مقنع.

ومما يُلحق بالقسم الأول من قسمي المنصوبات المذكورة في باب تعديد العوامل النداء.

القسم الثالث:ملاحظات على المطبوع

"فصل التمييز"

---

(١) ما ترى: في (م).
(٢) المذكورة: في (م).
(٣) حاشية في النسختين: (امتنع سيبويه من زيادة "من" في الواجب من الكلام، و"من" هذه وإن كانت زائدة، فليست لغوا على ما عرفت في غير هذا من الأماكن) وهذا الحاشية مختومة بعلامة (✓) أو حرف (ح).
(٤) بموجب: في (م).
(٥) حال: في (م).
(٦) كلمة "ثم" مكتوبة في النسختين دون ضبط، وقد أثبتت الباحثة الكلمة مضبوطة بهذا الشكل كي يستقيم المعنى.
(٧) الفجار: في (م).
(٨) وما أنت: في (م).
والمراد بالفخار: الفُخْر والفَخار: التمدح بالخصال، والافتخار، وعدّ القديم، وافتخر، وتفاخر القوم: فَخَر بعضهم على بعض، والتفاخر: التعاظم، وفَاخَره مُفاخرة وفِخَارًا. عارضه بالفخر، ففخره؛ أنشد ثعلب:

فأصْمَتُ عمرًا وأعميته عن الجود والفَخرِ يومَ الفِخارِ

كذا أنشده بالكسر، وهو: نشر المناقب وذكر الكرام بالكرم. ينظر اللسان (ف خ ر).
وأما المراد بالفجار: هو يوم من أيام العرب في الجاهلية، وكانت الحرب بين قبيلة كنانة ضد قبائل قيس، وسميت بـ "الفجار"؛ لأنها كانت في الأشهر الحرم، وقيل: بما استحل فيه من المحارم بينهم في الشهر الحرام، ففجروا جميعًا. وقد استمرت هذه الحرب أربعة أعوام، ثم انتهت فيما بعد بالصلح بين الطرفين. ينظر: السيرة النبوية: لابن هشام ١٨٤/١، ١٨٥ البداية والنهاية: لابن كثير ٢٠٤/٢، ٢٠٥، واللسان: مادة (ف ج ر).
(٩) والمعنى: عَظَم زيدٌ يوم الفخار. وفي هذا إعلان للتعجب مما عمل زيد. وكذلك "ما أنت الساعة؟" أي: عَظُمت الساعة فيه إعلان للتعجب من المخاطب في تلك الساعة. فالجملة تفيد التعجب؛ لأن أداة الاستفهام هنا تدل على الاستعظام. فيكون اللفظ هنا معطيا معنى التمييز أكثر من معنى الحال.
(١٠) جاءت العبارة في "م" هكذا: (إذا قلت: "أعطيت زيدًا لإكرامه" مع ذلك لم يقع "لإكرامه" موقع المفعول له...) وُوضع فوق "لإكرامه" الثانية علامة أشبه بعلامة الهامش، ثم استدرك في الهامش بما ذكر بين القوسين، وفي نهايتها كلمة (صح).

من كتاب: "المستوفى في النحو"

يعد كتاب المستوفى خلاصة علم عالم في النحو، ضمنه دررًا نحوية، تدل على عمق فكره، وألمح فيه إلى إشارات تنبئ عن رسوخ قدمه، ودقة نظره، وتمكنه من فهم النحو فهمًا دقيقًا، وقد قام الدكتور: محمد بدوي المختون بإخراج هذا الكتاب إلى المهتمين بهذا العلم والمتخصصين فيه، بعد أن بذل في تحقيقه من وقته وجهده بنفس راضية، وقلب محب للعلم؛ رغبة في إخراج كتب التراث من ظلمات خزائن المخطوطات إلى نور الاطلاع والاستفادة منها، وهو عَلَم معروف في التحقيق ومتفانٍ في هذا المجال. فله جزيل الشكر والعرفان.

وقد اعتمد منهجه في نشر هذا الكتاب على التوفيق بين نسخة تركيا ونسخة دار الكتب المصرية، وأشار إلى ذلك في مقدمته حيث يقول في معرض حديثه عن وصف النسخة المصرية: (والكلام لا يجئ في موضعه... من تقديم لنص أو تأخير... وهذا فاش فيها مما جعلني لا أعتمدها النسخة الأم في التحقيق... بل اتخذتها نسخة مساعدة... فهي أصل ثانٍ...)[1].

وكان في تحقيقه يسير على نسخة تركيا، ويشير إلى ما يخالفها في نسخة دار الكتب بمصر، ولكن ذلك لم يكن دائمًا، وإنما أحيانًا، وهناك بعض الملاحظات التي عنّت للباحثة أثناء تحقيقها (فصل التمييز)، تحدوها رغبة الإسهام في تصحيح الكتاب إلى ذكر تلك الملاحظات، وقد قُسمت الملاحظات إلى أقسام، وهي:

١- ملاحظات تتعلق بعلامات الترقيم، والإملاء.
٢- ملاحظات تتعلق بالضبط.
٣- ملاحظات تتعلق بتخريج الشواهد.
٤- ملاحظات تتعلق بالشرح والتوضيح.
٥- ملاحظات تتعلق بما في النُّسخ المخطوطة من اختلاف.

أولاً: ملاحظات تتعلق بعلامات الترقيم:

لقد كثر عدم استخدامه لعلامات الترقيم التي توضّح العبارات، وتفصل الأمثلة عن سياق الكلام، ومن الصعوبة بمكان أن تُحصر كل المواضع التي لم يضع فيها علامات الترقيم، ولكن سأذكر بعض الأمثلة:

- (صنف منه يلابسه الفعل تقول طبت نفسا، وضاق غيرك ذرعا، فطبت يعمل في نفسا، كما أن جاء يعمل في ماشيا، إذا قلت جاءني أخوك ماشيا)[2]. والصواب: (صنف منه يلابسه الفعل، تقول: "طبت نفسا"، و"ضاق غيرك ذرعا"، فـ "طبت" يعمل في "نفسا") كما أن "جاء" يعمل في "ماشيا"، إذا قلت: "جاءني أخوك ماشيًا"). ومثل ذلك كثير.
- وأحيانًا يستخدم علامات الترقيم في غير مكانها المناسب، مثل: (ومن هذا القبيل قولك مررت برجل حسن وجها. وعلى هذا قوله تعالى: (هم أحسن أثاثا ورءيا). والصحيح: (ومن هذا القبيل، قولك: "مررت برجل حسن وجهاً".

(١) المستوفى في النحو: ٥٨/١. (المطبوع).
(٢) ينظر: المستوفى في النحو: ٣١٩/١.

- كان يضع الآيات القرآنية الكريمة بين علامتي تنصيص، وكذلك الأحاديث الشريفة فقط، أما الأمثلة النحوية، فلم تميز بعلامة توضّح أنها أمثلة، وليست من سياق النصّ، وإنما تركها متداخلة مع عبارات النص – ولعلّه – من الظلم أن يطالب من طبع قبل أكثر من عشرين سنة أن يطبع طباعة يومنا هذا، فيقال لم لمْ تكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني؟ولكن كان من الأفضل أن يميز الآيات القرآنية بعلامة تختلف عن بقية النص، ويتخذ الشولتين علامة تمييز الأمثلة عن غيرها من عبارات النص.

وكذلك كان من الأحسن أن يميّز بين الأقواس التي اتخذها للآيات القرآنية والحديث الشريف.

- غالبًا ما يهمل همزات القطع، مثل: "إلى، الإضافة، إن كانت، إلحاق"، والصحيح أن تكتب بهمزة قطع هكذا: إلى، الإضافة، إن كانت، إلحاق.

ثانيًا: ملاحظات تتعلق بالشكل والضبط:

لقد أهمل الناشر ضبط الكلمات بالرغم أن ناسخ المخطوط ولاسيما نسخة تركيا كان ناسخها يضبط أواخر الكلمات أحيانًا، ويحرص على ضبط الكلمات المُشْكَلِة، حتى تقرأ قراءة صحيحة، في فهم المعنى المراد. مثل: (وأكثر ما يكون ذلك في الكميات إذا فقدت فيها الإضافة)[١]، والصحيح: (وأكثر ما يكون ذلك في الكميات إذا فُقدت فيها الإضافة) ومثل: (فإذا احتيج إليه كانت الحاجة أمس)[٢]، والصحيح: (فإذا احتيج إليه كانت الحاجة إليه أَمَسَّ) وكذلك لم يوضح بالضبط ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول مثل: (وإنما يجئ مخصصًا أو مؤكدًا لا كالتمييز مبينًا ومفسرًا)[٣] والصحيح: (وإنما يجئ مخصصًا أو مؤكدًا، لا كالتمييز مبينًا ومفسرًا).

ثالثًا: ملاحظات تتعلق بالتحريف والتصحيف:

وذلك مثل: (وأما في عشرين فلأن النون هي وإن كانت شبيهة بالنون في معاشرين) ولعل الصواب: (وأما النون في "عشرين"؛ فلأن النون حتى وإن كانت شبيهة بالنون في معاشرين).

وفهم منه أن نسخة تركيا جاءت فيها لفظة "عشرين" بالرفع: (بل يكون العامل فيه الاسم الذي ينقطع هو عنه كقولنا "عشرون دينارًا)[٤] ثم أشار في الحاشية (في ب: عشرين) وما وجدته الدراسة في النسختين هو لفظ: "عشرين" بالياء.

رابعًا: ملاحظات تتعلق بتخريج الشواهد:

- لم يكن يشرْ في الهامش إلى المصدر الأول الذي ذكر المثال الذي مثل به مؤلف المستوفى، فمثلاً قوله: (فأما ثلاثة شسوع، فلفقد أشسع) ولم يشر إلى أن هذا المثال ذكر في كتاب سيبويه.
- لم يكن يشرح معنى البيت الشعري في الهامش، ولا حتى يذكر معنى مفرداته.
- لم يحرص في الهامش على توضيح موضع الشاهد الشعري.
- لم يذكر الروايات المختلفة للبيت الذي يكون فيه الشاهد.

خامسًا: ملاحظات تتعلق بالشرح والتوضيح:

---

(١) المستوفى في النحو: ٣٢٠/١ (المطبوع).
(٢) المرجع السابق ٣٢٣/١.
(٣) المرجع السابق ٣٢٣/١.
(٤) المرجع السابق ٣٢٤/١.

لم يوضّح المحقق العبارات الغامضة، أو التي يصعب فهمها على من يقرأ الكتاب بالرغم أنه قال:(حقّقه، وقدّم له، وعلّق عليه)– ولعل له العذر في ذلك فهو من هو في العلم – ولكن كان ينبغي التوضيح لتعمّ فائدة الكتاب.

- هناك كلمات تحتاج إلى توضيح ومع ذلك لم يأت بمعانيها في الهامش.

سادسًا: ملاحظات تتعلق بما في النسخ المخطوطة من اختلاف:

- اعتمد المحقق نسخة تركيا أصلاً، ونسخة الدار المصرية فرعًا أو نسخة مساعدة كما ذكر ذلك في مقدمة تحقيقه للكتاب، وقد سار على ذلك إلا في النزر اليسير، وأحيانًا يشير في الحاشية إلى الاختلاف بين النسختين، وبعد الاطلاع والتدقيق وجدت الباحثة أن المحقق، أشار إلى سبعة مواضع من ثلاثة وعشرين موضعًا اختلفت فيها النسختان. بل كان أحيانًا يكتب ما هو في متن النسخة المصرية ولا يشير في الهامش إلى ما يبين ذلك.
- والمواضع التي اختلفت فيها النسختان ولم يشر إليها هي باختصار:

١- (وكذلك لم يقولوا تسعة عشر دراهم)، وجاء في نسخة الدار المصرية: (فلذلك...
٢- (وكذلك ما اضطروا في التعريف...)، وجاء في نسخة الدار المصرية: (ولذلك...
٣- (إذ ليس هو تمييزًا يلزمه التنكير)، وفي نسخة الدار المصرية: (إذ ليس هو تمييزًا يلزمه التكثير).
٤- (فلا تحتاج إلى أن تذكر بعدهما المعدود)، وفي النسخة المصرية: (فلا يحتاج إلى مذكر يعدّهما المعدود).
٥- (يُقرن المعدد بآخر المراكب ذكرًا)، وفي النسخة المصرية (يقرن المعدود بآخر المركب ذكرًا)، وقد أثبت المحقق في النص المحقق ما جاء في النسخة المصرية ولم يشر إلى ذلك.
٦- (فلم تجز، ولو جازت) وفي المصرية: (فلم يجز، ولو جازت).
٧- (ولم توجد لانتصب الاسم بفقدها)، وفي المصرية: (ولم توجد لا ينصب الاسم لفقدها).
٨- (من غير أن يتغير المعنى قلنا لا) "لا" جاءت بين السطرين وفي المصرية: (... قلنا لا) واضحة في السطر نفسه.
٩- (على التمييز المذكور)، وفي المصرية: (على التمييز المذكورة).
١٠- (وليس واحد منهما لموجب)، وفي المصرية: (وليس واحد منهما بموجب).
١١- (فيجوز أن يكون الجار والمجرور في موقع الحال) وفي المصرية: (فيجوز... في موقع حال).
١٢- (أكرم بزيد يوم الفخار) وفي المصرية: (أكرم بزيد يوم الفجار).
١٣- (ما أنت الساعة) وفي المصرية: (وما أنت الساعة).

وختامًا ألتمس للدكتور: محمد بدوي المختون العذر فقد اعتذر في أول الكتاب عن سوء الطباعة، ومشكلات الطبع[١]، وما ذكرته الباحثة هنا ما هو إلا ملاحظات طالب علم يرغب في التعلّم ممن سبقه، ويسعى في أن يكون يومًا من الأيام عالـمًا. والله أسأل التوفيق ومنه أستمد العون والسداد. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

١ينظر:المستوفى في النحو: ٥٤ –٥٥(المطبوع) .

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأصمعيات: للأصمعي، تحقيق: د. قصي الحسين، دار البحار بيروت، دار مكتبة الهلال، بيروت.
- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت (ط٣)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- أوضح الوسائل في إعداد البحوث والرسائل: د. صلاح روّاي، دار غريب – القاهرة، ٢٠٠٧م.
- الإيضاح العضدي: للفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر (ط٢)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- إيضاح شواهد الإيضاح: للقيسي، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت ط(١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- البداية والنهاية: لابن كثير الدمشقي، تحقيق: عماد زكي البارودي، وخيري سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة – مصر.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري، حقّقه وعلّق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط٢)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، حقّقه: أ. د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا (ط١)، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي (ط١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي، شرح وتحقيق: أ. د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة (ط١)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، مكتبة الخانجي – القاهرة (ط٤)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- د. محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية – القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي، شرح وتحقيق: أ. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموذجية.
- ديوان الإمام الشافعي: للشافعي ، جمعه وشرحه: نعيم زرزور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (ط_٤) ٢٠٠٦م_١٤٢٧ه

- سر صناعة الإعراب: لابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، بيروت (ط٢)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- السيرة النبوية: لابن هشام، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت.
- شرح أبيات سيبويه: للسيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل – بيروت (ط١)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.
- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت.
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية – مكة المكرمة.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام، ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب: لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح شواهد الإيضاح: لابن بري، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى.
- شرح عيون كتاب سيبويه: لأبي نصر هارون القيسي، دراسة وتحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه (ط١)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ضرائر الشعر: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت – لبنان.
- الفهارس الفنية لشرح المفصل: لابن يعيش، د. عبد المحسن المبارك، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت (ط١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستر بيتي (دبلن / أيرلندا) أعدت: م. أ شرج. إربري، ترجمة: د. محمد شاكر سعيد، راجعه: د. إحسان صدقي العمد، مؤسسة آل البيت – عمان، ١٩٩٢م.
- فهرس المخطوطات المصورة، تصنيف: فؤاد سيد، معهد إحياء المخطوطات العربية، القاهرة – دار الرياض، ١٩٥٤م.
- كتاب سيبويه: لسيبويه، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت (ط١).
- لسان العرب: لابن منظور، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان (ط٣)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المستوفى في النحو: لابن الفرخان، تحقيق وتعليق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية – القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المستوفى في النحو: لابن فرخان، نسخة مصورة من (مخطوطة بتركيا، ومخطوطة بدا الكتب المصرية بمصر، ومخطوطة تشستربيتي).
- معجم شواهد العربية: لعبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة (ط٢)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- معجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا جميل حداد، دار العلوم، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "شرح ألفية ابن مالك": للشاطبي، تحقيق: د. عيّاد الثبيتي، مكتبة دار التراث – مكة المكرمة (ط١)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ: (شرح الشواهد الكبرى): للعيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (ط١)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (ط٢)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- موسوعة الحديث الشريف" الكتب الستة" ، إشراف ومراجعة: الشيخ/صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض(ط-٣)١٤٢١ه _ ٢٠٠٠م
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه: للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: أ. رشيد بلحبيب، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق وشرح: أ. عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت (ط٢)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

Al-Mustawfi in Grammar by Jamal Al-Din Ali Al-Farkhani

(Verifying the chapter of “Discrimination”)

Badriabint Ahmed Al-Ghamdi

Lecturer at Department of Arabic Language - College of Education for Girls, Muzahmiyya, Shaqra University.

The aim of this research was to verify the chapter of: “Discrimination” from the book of “Al-Mustawfi in Grammar” by Jamal Al-Din Ali Al-Farkhani. This research has been divided into three parts, which are: The first part: The study**,** which included two sections, the first: The description of editions, where the reasons for which the researcher choose one edition over another were clarified. The second section: the verification method. The third part: “Notes on the publication” with regard to the chapter of "Discrimination" only.

Keywords: Al-Mustawfi, Grammar, Discrimination.